

# مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي (دراسة تطبيقية)\*

أ. محمد علي عبود مجيد الحريث\*\*

د. حسن أحمد اسماعيل حزوري\*\*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2016/9/19م، تاريخ القبول: 2017/3/14م.  
\*\* طالب دكتوراه/ جامعة حلب/ سوريا.  
\*\*\* أستاذ مساعد/ جامعة حلب/ سوريا.

achieving a good capital adequacy ratio is one of the first concerns of banking departments. This research attempts to answer the following questions:

1. What is the importance of both credit risk and the adequacy of banking capital and their role in stabilizing the banking environment?

2. Is there an impact of credit risk on the adequacy of bank capital?

We have applied the study on a sample that consists of four private Syrian banks to evaluate the impact of the independent variable, credit risk, on the dependent variable, capital adequacy. An analysis of the results of the statistics shows that there is a significant statistical impact between the rate of credit risk and the rate of bank capital adequacy among the banks of the sample. Moreover, the study shows that credit risk affects capital adequacy, and the changes in capital adequacy due to credit risk and interpretation ratio can be explained by 0.87. The research recommends developing suitable policies and strategies in order to avoid financial crises resulting from credit risk, especially the risk of capital adequacy decline.

**Keywords:** credit risks - capital adequacy.

## 1- المقدمة:

تقوم المصارف بمنح الائتمان والتسهيلات الائتمانية إلى عملائها ويترافق هذا النشاط بمخاطر تعرف بمخاطر عدم السداد (مخاطر الائتمان)، وتعتبر مخاطر عدم السداد والتي تعرف بالمخاطر الائتمانية أحد أشكال المخاطر التي تعترض عمليات منح الائتمان في المصارف، وتنشأ من احتمال عدم قيام العميل بدفع المبالغ المقرضة، ومن ناحية أخرى تسعى المصارف من خلال تحقيقها للأرباح والقيام باحتجاز جزء من هذه الأرباح على شكل احتياطات وأرباح محتجزة تساهم في زيادة نسبة كفاية رأس المال، حيث تعتبر كفاية رأس المال المصرفية أحد الركائز المهمة والأساسية في العمل المصرفي واستقراره، ومن خلال هذا البحث نحاول التعريف بالمخاطر الائتمانية وأشكالها ومصادر حدوثها وكيفية قياسها، وبيان ماهية كفاية رأس المال المصرفي وتطور مفهومها في بيئة العمل المصرفي وكيفية قياسها، ونحاول أن نسلط الضوء على أهمية كل من موضوع مخاطر الائتمان وموضوع كفاية رأس المال المصرفية وتحليل أثر مخاطر الائتمان على نسبة كفاية رأس المال.

## 2- أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية المتغيرات التي يدرسها، فلمخاطر الائتمان الأهمية البالغة لما لها من تأثير على جُلِّ عمليات المصرف وأوجه ومؤشرات نشاطه، وكفاية رأس المال المصرفي ذات أهمية بالغة وحساسة حيث يعتبر تحقيق نسبة كفاية رأس المال بالشكل الجيد من أولى اهتمامات الإدارات المصرفية لما لموضوع كفاية رأس المال من الأثر المهم على عمل المصرف

## ملخص:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى بيان مفهوم مخاطر الائتمان وأشكالها ومصدرها وكيفية قياس هذه المخاطر، وبيان مفهوم كفاية رأس المال وأهميتها للمصرف ودراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال. وتنبع أهمية هذا البحث من الأهمية البالغة لمخاطر الائتمان لما لها من تأثير على عمليات المصرف ومؤشرات نشاطه، وكفاية رأس المال المصرفي ذات أهمية بالغة، حيث يعتبر تحقيق نسبة كفاية رأس المال بالشكل الجيد من أولى اهتمامات الإدارات المصرفية. ويحاول هذا البحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

◀ ما أهمية كل من مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفية ودورهما في استقرار بيئة العمل المصرفي؟

◀ هل هناك أثر لمخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفية؟

وقمنا بدراسة تطبيقية على عينة من المصارف السورية الخاصة (عددها أربعة مصارف) لمعرفة أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في المتغير التابع كفاية رأس مال المصرفي، وتبين لنا أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان والمتغير التابع كفاية رأس المال. وتبين من تحليل نتائج الدراسة الإحصائية أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال المصرفية في المصارف عينة الدراسة. وأن مخاطر الائتمان تؤثر في كفاية رأس المال ويمكن تفسير التغيرات التي تحدث في كفاية رأس المال من خلال مخاطر الائتمان ونسبة التفسير بحدود 0.87، وأوصى البحث بوضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة والمناسبة تجنباً للأزمات المالية التي تنتج عن خطر الائتمان، وخاصة خطر انخفاض كفاية رأس المال.

الكلمات مفتاحية: مخاطر الائتمان - كفاية رأس المال.

## Credit Risks and their Impact on Banks Capital Adequacy:

### An Empirical study

## Abstract:

This research aims mainly at identifying the concept, forms, and source of credit risks, and how to measure these risks, also at identifying the concept of capital adequacy and its importance to the banks, the study also aims at studying the relation between credit risk and capital adequacy. The importance of this research stems from the importance of credit risk because it has an impact on the bank's operations and its indicators of activity. Moreover, the adequacy of bank capital is of paramount importance, as

من المصارف بالاعتماد على البيانات المالية السنوية للمصارف التالية ( بنك بيبيلوس - بنك بيمو السعودي الفرنسي - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك عودة ) عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية من 2009 - 2015. وتحليل نتائج هذه الدراسة باستخدام برنامج SPSS لمعرفة أثر مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفي.

### 7- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية الخاصة في سوريا، والتي يبلغ عددها أحد عشر مصرفاً تجارياً خاصاً. وتم حصر البحث فقط في حقل المصارف التجارية الخاصة فقط دون المصارف الإسلامية حيث المصارف الإسلامية لا تتعامل بالاقتران ومنح الائتمان.

### 8- عينة البحث:

جرى اختيار عينة قصدية لتمثل مجتمع البحث، والسبب أن المصارف التي تم اختيارها هي من أول المصارف التي باشرت العمل في السوق المصرفية السورية، وهي تملك أعلى رأس مال ويشكل مجموع رؤوس الأموال فيها ما يقارب 85 % من مجموع رأس مال القطاع المصرفي التجاري الخاص في السوق السورية. والمصارف التي جرى اختيارها عددها 4 مصارف وهي: بنك بيبيلوس - بنك بيمو السعودي الفرنسي - المصرف الدولي للتجارة والتمويل - بنك عودة.

واقصر البحث على دراسة البيانات المالية للمصارف عينة البحث من الفترة 2009 لغاية 2015 بسبب حداثة عمل المصارف الخاصة في سورية قبل هذه الفترة وعدم تكامل البيانات المالية، حيث تم البدء بنشر البيانات المالية ترافقاً مع بدء عمل سوق دمشق للأوراق عام 2009 والملزم للمصارف بتقديم القوائم والبيانات المالية ونشرها.

### 9- مقدمة الدراسة:

#### أولاً- تعريف مخاطر الائتمان:

المخاطر الائتمانية هي الخسارة التي تنتج من فشل المدين بتنفيذ التزاماته تجاه المصرف بالكامل وفق الشروط المحددة والمتفق عليها.<sup>(1)</sup>

وخطر الائتمان هو الخطر المرتبط بخطر المعلومات عن العلاقة مع المستثمرين المقترضين (معلومات عن نشاط المقترض).<sup>(2)</sup>

وتعد المخاطر الائتمانية هي الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.<sup>(3)</sup>

ويمكننا القول: إن مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ بعدم الرغبة أو المقدرة للعميل من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يسبب خسائر للمصرف، ويعرض مركزه المالي للخطر.

واستقرار بيئة العمل المصرفي. بالإضافة إلى أهمية البحث من الناحية التطبيقية والعملية من خلال تحديد الواقع الحقيقي والفعلي لأثر مخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث وهو ما يساهم في توضيح الصورة للقائمين على إدارات هذه المصارف من أجل تعزيز فعالية الأداء لديهم.

### 3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. التعرف بمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفية، وبيان أهميتهما ودورهما في استقرار بيئة العمل المصرفي.
2. دراسة وتحليل أثر مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفي في المصارف التجارية السورية الخاصة عينة البحث.
3. التوصل إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تحسين أداء المصارف التجارية السورية الخاصة عينة البحث، فيما يخص مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

### 4- مشكلة البحث:

نظراً للتطورات الحاصلة بالقطاع المصرفي على المستوى العالمي، وتزايد الأهمية لكل من موضوع مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال، وما كان له تأثير مباشر على نشاط المصارف. إذ تزايد خطر الائتمان يعرض المركز المالي للمصارف للخطر وتحاول المصارف جاهدة من أجل مواجهة هذا الخطر، وهو ما ظهر جلياً بعد أزمة الائتمان المالي عام 2007.

وتتمحور مشكلة البحث حول الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ◀ ما أهمية كل من مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي ودورهما في استقرار بيئة العمل المصرفي؟
- ◀ هل هناك أثر لمخاطر الائتمان في كفاية رأس المال المصرفية في المصارف التجارية السورية الخاصة؟

### 5- فرضيات البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الفرضية التالية التي تهدف إلى بيان أثر المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) في المتغير التابع (كفاية رأس المال):

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان وبين كفاية رأس المال المصرفي في المصارف التجارية السورية الخاصة.

### 6- منهجية البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته اعتمد الباحث في هذا البحث المنهجية العلمية التالية:

- الجانب النظري: وفيه اعتمد الباحث على المنهج الوصفي الاستقرائي وذلك بالاستفادة من المراجع العربية، والأجنبية، والمقالات والدوريات العلمية المحكمة للتعريف بمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي وبيان أهمية كل منهما.

- الجانب العملي: وفيه تم القيام بدراسة تطبيقية لعينة

**ثانياً. مصادر مخاطر الائتمان:**

تحده إدارة المصرف وهو ما يعرف بسعر الإقراض الأساسي.

**3. مخاطر عدم القدرة على السداد:**

تنتج عندما تكون مصادر العميل وموارده المالية سواء الذاتية أو غير الذاتية لا تمكنه من الوفاء بالتزاماته، ويوصى المصرف بالانتباه لطبيعة هيكل المركز المالي للعميل خلال السنوات السابقة من أجل تحديد مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

**4. مخاطر تآكل الضمانات:**

تنتج عندما يكون الضمان غير كافٍ ولا يغطي حجم الدين، بالإضافة إلى تحمل خسائر عند التصرف به. ولتفادي هذا الخطر يجب على المصرف طلب الضمانات التي تكون كافية لتغطية حجم الائتمان، ويجب أن يتمتع الضمان بسهولة التسييل وألا يكون عرضة لفقدان القيمة مع مرور الزمن.

**5. مخاطر التركيز:**

يحدث خطر التركيز عندما يتم توجيه الائتمان إما إلى عملاء محددين أو قطاع معين أو منطقة جغرافية محددة، كذلك يحدث خطر التركيز عندما يتبع المصرف سياسة الاعتماد على نوع محدد من الضمانات. ويمكن للمصرف تفادي هذا الخطر بالقيام بإنشاء محفظة ائتمانية تتسم بالتنوع من حيث العملاء والقطاعات والمناطق الجغرافية، وأيضاً التنوع من حيث الضمانات المطلوبة ومن حيث تواريخ استحقاق التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

**6. المخاطر القانونية:**

من المخاطر القانونية المرتبطة بالنشاط الائتماني تغيير القوانين والأنظمة التي تحكم العلاقة بين المصرف والعملاء المقترضين، وأيضاً تغيير الطبيعة القانونية للهيكلة المؤسساتي للعميل المقترض مثل عمليات الاندماج والاستحواذ والتنازع بين الشركاء.

**رابعاً. قياس مخاطر الائتمان:**

في القطاع المصرفي السوري يمكن حساب مخاطر الائتمان بالاستناد إلى قرار المصرف المركزي رقم 94 لعام 2004 من خلال النسب التالية:

◆ نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض.

◆ نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض.

وفي بحثنا هذا اعتمدنا في قياس مخاطر الائتمان على النسبة التالية:

الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض؛ إذ يرى الباحث أن هذه النسبة تعبر عن مخاطر الائتمان بالشكل الصحيح والدقيق، وذلك لأنها تأخذ بعين الاعتبار حجم الديون التي تم اعتبارها معدومة منسوبة إلى إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية.

**رابعاً. مخاطر الائتمان وأثرها على استقرار بيئة العمل المصرفي:**

تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر التي تؤثر

تنشأ مخاطر الائتمان عن ثلاث مصادر تكون مرتبطة بالمقترض وبطبيعة نشاطه، وترتبط أيضاً بالمصرف نفسه. وفيما يلي توضيح وبيان لكل مصدر من هذه المصادر والمخاطر التي قد تنشأ عنه.

**1. المخاطر المتعلقة بالعميل المقترض:**

هذا النوع من المخاطر مرتبط بالمقترض ذاته، حيث يتعلق بشخصية وأهلية العميل المقترض وسمعته الائتمانية والمركز المالي الذي يتمتع به، ومقدرة العميل على السداد، وتنشأ مخاطر الائتمان هنا عن التضليل والمبالغة في المعلومات المقدمة من قبل العميل أو البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحليل قوة المركز المالي للمقترض، أو إذا كانت المعلومات المحصلة من عملية الاستعلام غير دقيقة وليست بالمستوى المطلوب.<sup>(4)</sup>

**2. المخاطر المتعلقة بنشاط العميل المقترض:**

وتتضمن المخاطر الناتجة عن طبيعة النشاط الذي يزاوله العميل المقترض، ونوع القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه، والظروف العامة التي تحيط بنشاط العميل، والحالة الاقتصادية السائدة، والظروف السياسية والاجتماعية، والتي ستؤثر في مقدرة العميل المقترض على السداد، إذ إن تأخر المدينين في السداد للعميل المقترض أو إفلاسهم وامتناعهم عن تسديد التزاماتهم سيؤدي إلى تأخر أو عدم مقدرة العميل المقترض من الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف.<sup>(5)</sup>

**3. المخاطر المتعلقة بالمصرف:**

تحدث هذه المخاطر نتيجة للتقييم الخاطئ من قبل موظفي المصرف عند عملية منح الائتمان، وعدم الاعتماد على المعايير الصحيحة والسليمة في ذلك. وهذا نتيجة لعدم التأكد من صحة المعلومات والبيانات التي جمعت بخصوص العميل المقترض، وسوء التحليل لهذه المعلومات. كما أنه من المخاطر المتعلقة بالمصرف ما يعرف بمخاطر تبادل المعلومات.

**ثالثاً. أشكال مخاطر الائتمان:**

من أهم أشكال المخاطر الائتمانية ما يأتي:

**1. مخاطر السيولة:**

يرتبط النشاط الائتماني للمصرف ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الإداء في المصرف وخاصة مؤشرات الأداء المالي، ومن أهمها درجة السيولة، إذ إن النشاط الإقراضي والائتماني للمصرف يعد عامل ضغط على درجة السيولة. ينتج خطر السيولة بسبب قيام المصرف باتباع سياسة ائتمانية توسعية وعدم اعتماده على مبدأ الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها.<sup>(6)</sup>

**2. مخاطر التسعير:**

فمن المهم أن يتم تسعير عمليات الائتمان بناء على المخاطرة وتكلفة الإدارة، حيث يجب أن يتم الربط بين العائد المطلوب من الائتمان الممنوح وبين درجة المخاطرة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي يتحملها المصرف. أي إن العائد المطلوب (سعر الخدمة) يغطي كلاً من تكاليف الخدمة وهامش ربح، وهذا

سيؤدي إلى تحقيق الرضا للأطراف المتعاملة (المودعين والملاك) وسيكون النظام المالي عامة والمصرفي خاصة أكثر استقراراً في حال كانت المصارف تملك رأس المال المتين والكافي. (11)

وإنَّ الهدف والغاية من وضع معايير لكفاية رأس المال المصرفي هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، وذلك لأجل استيعاب وامتناس آثار هذه الخسائر مع إعطاء إدارة المصرف الدافع والحافز لوضع السياسات السلمية في الاستثمار. (12)

### سابعاً. كفاية رأس المال وبازل III:

بعد حالة الذعر التي سادت في النظام المالي العالمي نتيجة الأزمة المالية التي حدثت عام 2007 وحالات الإفلاس والانهيال التي طالت العديد من المصارف العالمية والمؤسسات المالية بسبب أزمة الائتمان آنذاك، دفع ذلك القائمين على لجنة بازل بتعديل الاتفاقية السابقة (بازل II) بسبب أوجه القصور التي ظهرت بها خلال الأزمة المالية. أطلقت اللجنة آنذاك ما عرف باتفاق بازل 2.5 للتعامل مع أدوات الدين الحديثة التي تسببت بالأزمة وبخاصة توريق الديون، على أن يتم تطبيق هذا الاتفاق فقط بين عامي 2009 و 2011 ريثما يتم التوصل لاتفاقيات وتسويات جديدة، وهذا ما كان بالفعل في 12 أيلول عام 2010 حينما اجتمعت اللجنة في مقرها ببنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وأصدرت اللجنة مجموعة من الوثائق تم التصديق عليها في 12 تشرين الأول من نفس العام خلال اجتماع قادة الدول الـ 20 الكبرى في سيؤول الكورية الجنوبية، على أن يتم تنفيذ والالتزام ببنود الاتفاقية من عام 2012 لغاية عام 2019. (13)

وقد تم تغيير نسبة كفاية رأس المال وزيادتها لتصبح 10.5 %، وتم الإبقاء على أنواع المخاطر الثلاث (الائتمان والسوق والتشغيل) وطرق وأساليب حسابها.

ونسبة كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل III تكون على الشكل الآتي:

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي الذي يمثل الأموال الخاصة (الشرحية 1 + الشرحية 2)}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \leq 10.5\%$$

استقرار بيئة العمل المصرفي وزيادة درجة الأمان لدى المصارف. وفي هذا البحث اعتمد الباحث في قياس كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث على النسبة التالية كونها صادرة من اللجان الرقابية لمقررات بازل:

في بيئة النظام المالي عامة والنظام المصرفي بشكل خاص، وإن الأثر الكبير لهذه المخاطر كان حاضراً في الأزمة المالية العالمية عام 2007، ولوحظ وقتها كيف أن فشل سداد الديون في بعض لمؤسسات المالية العالمية وبالأخص مصرف Lehman Broth- ers قد أدى إلى إحداث حالة من الذعر المالي امتدت لتطال النظام المصرفي على مستوى العالم. (7)

أن من المشاكل المرتبطة بمخاطر الائتمان هي أنها مخاطر ذات تأثير في عدة جوانب في الأداء المالي المصرفي، فهي تؤثر في درجة السيولة، بالإضافة إلى تأثيرها في العائد المصرفي وهو ما سيضعف المركز المالي للمصرف ويحد من قدرات المصرف على مواجهة الأزمات.

### خامساً. مفهوم كفاية رأس المال:

كفاية رأس المال هي قدرة المصرف على تحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات)، ويكون ذلك بالاحتفاظ بمقدار محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة. (8)

وهي مدى متانة وقدرة رأس مال المصرف وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وخسائر فشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد والانخفاض قيمة الاستثمارات. (9)

وكفاية رأس المال هي نسبة رأس مال المصرف إلى درجة المخاطرة لديه، وتعتبر كفاية رأس المال مؤشراً على مقدرة المصرف في سداد التزاماته وتحمل الخسائر. (10)

ويمكننا أن نعرف كفاية رأس المال بأنها مقدرة رأس مال المصرف على الحيطة ضد المخاطر المختلفة، ومدى قدرته على مواجهة الخسائر والأزمات بما لا يُعرض المركز المالي للمصرف للخطر.

### سادساً. أهمية كفاية رأس المال:

إن كفاية رأس المال ستوفر للمصرف قدرة تسهل التعامل مع مشكلات السيولة وتزيد من قدرته على مواجهة الخسائر، وهذا ما

وبرأي الباحث يمكن القول: إنه من خلال تطبيق اتفاقية بازل III ستساهم الاتفاقية في زيادة قدرة المصارف على تحمل وامتناس الخسائر ومخاطر الصدمات وتعزيز القدرة في تكوين رأس مال يتمتع بالمتانة والصلابة المالية، وستكون المصارف قادرة على التعامل مع الأزمات المالية وهذا كله سيساعد في

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي الذي يمثل الأموال الخاصة}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}}$$

## الدراسات الأجنبية:

دراسة (Mekasha 2011):

Credit risk management and its impact on performance on Ethiopian commercial bank

هدفت الدراسة إلى بيان كيف أنه من الممكن أن تؤثر المخاطر الائتمانية في مؤشرات أداء المصرف ( ومنها كفاية رأس المال المصرفي ). وطبقت هذه الدراسة حول أداء البنك التجاري الأثيوبي، وكان من نتائج هذه الدراسة كيف أن إدارة المخاطر الائتمانية فيه ساعدت على تقليل آثار الأزمات المالية، وبينت أيضاً وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين كل من المخاطر الائتمانية وأداء المصرف المتمثل بنسبة السيولة وبالعائد على الأصول وكفاية رأس المال، أي إنه كلما قلت مخاطر الائتمان زادت معدلات ومؤشرات الأداء لدى المصرف.

دراسة ( Harris & et al. 2014 ) :

Higher Capital Requirements, Safer Banks

كان الهدف من هذه الدراسة بيان أهمية كفاية رأس المال ودورها في تعزيز مقدرات المصرف المالية، وجعله يتمتع بمركز مالي يكون قادراً من خلاله على مواجهة مخاطر الأزمات المالية، وأظهرت الدراسة أن وجود نسبة عالية لكفاية رأس المال تزيد من درجة الاستقرار المالي للمصرف في ظل الظروف المختلفة، حيث إن زيادة المقدرات والاحتياطيات المالية لكفاية رأس المال ستؤثر في طريقة مواجهة مخاطر الأزمات.

والفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة هو أن الدراسات السابقة تناولت أثر مخاطر الائتمان في مؤشرات الأداء المصرفي ككل (إما من جهة الأداء المالي أو الأداء التشغيلي) وتم اعتبار كفاية رأس المال من مؤشرات الأداء، ولم يجر التطرق لموضوع مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال بشكل مباشر ومستقل، بالإضافة إلى عدم وجود دراسة تناولت هذا الموضوع في الجمهورية العربية السورية. أما في بحثنا هذا فدرسنا أثر مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال بشكل مباشر دون الربط مع مؤشرات الأداء الأخرى، وذلك لمحاولة معرفة الأثر الفعلي والحقيقي لمخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية السورية الخاصة.

## 11. إجراءات الدراسة:

تمثل المصارف عينة الدراسة ما يقارب 85 % من الرسملة المصرفية التجارية الخاصة على مستوى السوق المصرفية السورية، والجدول رقم (1) يبين حجم الائتمان الممنوح من قبل هذه المصارف خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2009 حتى 2015، وكذلك يبين الجدول حجم التعثر المالي لعملاء هذه المصارف ممثلاً بحجم الديون المعدومة، ويظهر الجدول أيضاً متوسط نسبة مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة ومتوسط نسبة كفاية رأس المال لهذه المصارف.

## ثامناً كفاية رأس المال وأثرها على استقرار بيئة العمل المصرفي:

إن كفاية رأس المال تؤثر في المركز المالي للمصرف وتؤثر في عمله من عدة جوانب، أهمها أن الأموال التي تحتجز لزيادة كفاية رأس المال ستزيد وتقوي رأس مال المصرف وبالتالي بناء مركز مالي قوي يتمتع بالمرونة والتنوع في مصادر التمويل وقنوات الاستثمار، وبالتالي فإن كفاية رأس المال ستساهم في استقرار بيئة العمل المصرفي والنظام المالي. (14)

## 10. الدراسات السابقة:

### الدراسات العربية:

دراسة مفتاح ومعارفي (2007):

المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها.

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمخاطر الائتمانية في القطاع المصرفي الجزائري وبيان أشكالها وما هي أساليب إدارتها بغية الحد منها وتقليلها، ودراسة أثر هذه المخاطر على المركز المالي للمصرف. واستنتجت هذه الدراسة أن المخاطر الائتمانية تمثل أهم وأكثر المخاطر التي تعترض عمليات المصرف، ويجب معرفة هذه المخاطر وتحديدها بدقة، وهذا من شأنه أن يساعد إدارة الائتمان في المصارف ويزيد من قدرتها على التحوط من هذه المخاطر وتجنب أثارها السلبية على الأداء المالي للمصرف.

دراسة شاهين (2010):

مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين.

كان الهدف من الدراسة تحديد وقياس مؤشرات المخاطر الائتمانية وذلك من خلال تحليل معايير ومؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي، وتطوير مدخل مقترح يحدد مؤشرات قياس مخاطر الائتمان لعينة من البنوك التجارية العاملة في فلسطين، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن أوجه القصور التي تواجه إدارات الائتمان في البنوك هو غياب معايير محددة قابلة للتطوير يمكن من خلالها قياس مخاطر الائتمان بشكل موضوعي، وأن الإطار المقترح لقياس مخاطر الائتمان يعمل كمرشد لإدارة المصرف للوقوف على حقيقة المركز المالي للمنشأة طالبة الائتمان.

دراسة عبيدات (2011):

محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تحدد درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، ومن نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية ومخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، وعلاقة عكسية بين درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية ومخاطر الائتمان. وأوصت الدراسة بالعمل على قياس درجة كفاية رأس المال بمؤشرات مالية أخرى مثل رأس المال إلى الودائع، أو رأس المال إلى القروض.

جدول رقم (1)

البيانات المالية للبنوك عينة الدراسة مجتمعة

الأعوام	إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض	إجمالي الديون المعدومة	متوسط نسبة كفاية رأس المال	متوسط نسبة مخاطر الائتمان
2009	98,650,174,256	1,044,571,832	0.11735	0.0096
2010	133,380,350,581	1,192,175,987	0.148475	0.0083
2011	120,400,617,714	4,604,534,192	0.19845	0.035275
2012	101,176,019,747	6,097,211,613	0.23755	0.053175
2013	105,079,803,186	23,725,037,452	0.25075	0.2353
2014	114,983,481,608	35,782,664,916	0.23915	0.3146
2015	127,989,209,383	38,010,770,776	0.2578	0.2969

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة

تعرض عمل المصارف بخاصة مخاطر الائتمان. وفي هذه الدراسة اعتمد في الجانب العملي من الدراسة على البيانات المالية السنوية للمصارف التجارية السورية الخاصة بعينة الدراسة والمنشورة في القوائم المالية وللفترة الزمنية منذ عام 2009 ولغاية عام 2015 باستخدام برنامج SPSS من خلال النماذج الاحصائية التي تعطي بالعلاقات الخطية وغير الخطية، وجرى اختيار النموذج الذي يعطي أكبر معامل تحديد.

وبعد حساب كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال لكل عام خلال فترة الدراسة وباستخدام برنامج SPSS كانت المخرجات متمثلة بالجدول الآتي:

يلاحظ من الجدول السابق أن أكبر حجم ائتمان ممنوح كان في عام 2010 ويعزو الباحث هذا إلى تأثير السوق المصرفية بالوضع الحالي الذي تمر به الجمهورية العربية السورية، حيث بعد عام 2010 وترافقاً مع الأزمة في سورية بدأ حجم الائتمان الممنوح ينخفض، بالمقابل زاد حجم الديون المعدومة نتيجة للتعثر المالي للعملاء المقترضين من هذه المصارف، ويلاحظ الزيادة بمتوسط نسبة مخاطر الائتمان بدءاً من عام 2010 حتى بلغت أعلى نسبة عام 2014 وهذا ما للأزمة السورية الأثر فيه. ويلاحظ أيضاً الزيادة في متوسط نسبة كفاية رأس المال وهذا ما يبرره سعي إدارات هذه المصارف للتحوط أكثر تجاه المخاطر التي

جدول رقم (2)

أثر مخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث

Model Summary and Parameter Estimates						
Dependent Variable: Adequacy Capital Ratio						
Equation	Model Summary		Parameter Estimates			
	R Square	Sig.	Constant	b1	b2	b3
Linear	0.792	0.025	0.154	-0.189		
Quadratic	0.871	0.004	0.163	0.231	-0.541	
Cubic	0.758	0.035	0.152	1.185	-5.324	7.532
Compound	0.652	0.042	0.149	1.764		
Growth	0.712	0.041	-1.625	0.561		
Exponential	0.638	0.048	0.172	0.631		

.The independent variable is Credit Risks

المصدر: الحاسب الآلي بالاعتماد على برنامج SPSS

Quadratic كانت الأعلى حيث بلغت 0.87 وبالتالي فإن النموذج التربيعي Quadratic هو النموذج الأنسب لدراسة العلاقة بين المتغيرين.

3. بما أن معامل الارتباط (R) هو الجذر التربيعي لقيمة معامل التحديد (R2) فأن قيمة معامل الارتباط هي 0.933، وهذا يدل أن الارتباط قوي بين متغيرات الدراسة.

من جدول التحليل الاحصائي السابق نلاحظ ما يأتي :  
1. أن العلاقة بين المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) والمتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال) هي علاقة معنوية عند مستوى ثقة 99 %، وذلك بدلالة قيمة Sig حيث كانت قيمة Sig 0.004 وهي أقل من 0.01 %.  
2. أن قيمة معامل التحديد R2 المقابلة للنموذج التربيعي

والمناسبة في ضوء تحليل مخاطر الائتمان وذلك تجنباً للأزمات المالية التي تنتج عنها، وخاصة مخاطر انخفاض كفاية رأس المال كون أن مخاطر الائتمان ومخاطر كفاية رأس المال لهما تأثير كبير على المركز المالي للمصرف.

2. يوصي الباحث الإدارة في المصارف عينة الدراسة أن تضع خطة للتعامل مع طلبات الاقتراض وتحليلها وذلك لتحديد المخاطر التي قد تنتج عن هذه القروض والتسهيلات الائتمانية.

3. يوصي الباحث الإدارة في المصارف عينة البحث بزيادة نسبة كفاية رأس المال وذلك من خلال زيادة نسبة اقتطاع الأرباح في حال تحققها، وذلك من أجل مواجهة انخفاض نسبة الاقتطاع في حال تحقق الخسائر بسبب مخاطر الائتمان.

### الهوامش:

1. Mekasha, G., - Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks, Ethiopia, Thesis of Master, Addis Ababa University, 2011, p:10

2. Hilscher, J. & Wilson, M., - Credit ratings and credit risk: Is one measure enough?, U.S.A, Brandeis University, 2013, p:5

3. مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة - المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع - إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، 2007، ص:3.

4. أبو كرش، شريف - إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول - الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بين 8 - 9 أيار 2005، فلسطين، 2005، ص:6.

5. الزبيدي، حمزة - إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان، الأردن، دار الوراق للنشر، ط1، 2002، ص:179.

6. الخطيب، سمير - قياس وإدارة المخاطر في البنوك، الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف للنشر، 2005، ص:152.

7. Madura, J., - Financial Markets and Institutions, USA, Abridged, South-Western Cengage Learning, 9th Edition, 2011, p:21

8. Harris, M., & et al., - Higher Capital Requirements, Safer Banks?, polished Academy, USA., University of Chicago, 2014, p:3

9. Getter, D., - U.S. Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework, U.S.A, Congressional Research Service, 2014, p:4

10. ناصر، سليمان - كفاية رأس امال للبنوك الاسلامية الجزائرية، الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المنعقد في الجزائر بين 8 - 9 كانون الأول 2013، 2013، ص:3.

4. ومن خلال معامل التحديد يمكن القول إن 87 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (نسبة كفاية رأس المال) يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل (مخاطر الائتمان)، وهذا منطقي ومبرر؛ إذ إن أغلب العوامل التي تعتمد عليها المصارف في زيادة نسب كفاية رأس مالها (الأرباح - الاحتياطات - الموجودات المرجحة بالمخاطر) تتأثر بمخاطر الائتمان.

والنموذج الأمثل يعطى بالعلاقة:

$$ACR=b_0+b_1 CR+b_2CR^2$$

$$ACR=0.163+0.231 CR-0.541CR^2$$

وبالتالي يمكن للباحث رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر معنوي ذي دلالة احصائية للمتغير المستقل مخاطر الائتمان في المتغير التابع نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث.

بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي يمكننا القول بأن مخاطر الائتمان لها تأثير في نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث، وهذا يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة بوجود علاقة تأثير لمخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال، إلا أنه هنا تم دراسة أثر مخاطر الائتمان في نسبة كفاية رأس المال بشكل مباشر، أما الدراسات السابقة توصلت إلى وجود العلاقة مع اعتبار أن كفاية رأس المال هي أحد مؤشرات الأداء. وبمقارنة نتائج التحليل الاحصائي مع كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال يمكننا القول إن المصارف عينة البحث لجأت إلى زيادة نسبة كفاية رأس مالها لمواجهة تزايد خطر الائتمان الذي يؤثر في مؤشرات الأداء كافة.

### 12. النتائج:

1. تعدّ مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تعترض عمليات المصارف، وتؤثر هذه المخاطر في نسبة كفاية رأس المال من حيث أنّ ازدياد مخاطر الائتمان أوجب على المصارف زيادة كفاية رأس مالها للحد من أثر هذه المخاطر على المركز المالي للمصرف.

2. لكفاية رأس المال الأثر البالغ في عملية الاستقرار في العمل المصرفي، ولها الدور الفعال في تحقيق كفاءة العمل المصرفي وتحقيق الأهداف المنشودة.

3. هناك أثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان في كفاية رأس المال في المصارف التجارية السورية الخاصة عينة الدراسة، وإن 0.87 من التغيرات التي حدثت في كفاية رأس المال كانت بسبب المخاطر الائتمانية التي تعرضت لها. حيث لوحظ زيادة نسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة، وهذا يفسر من رغبة المصارف عينة الدراسة للحيطة من أثر الأضرار المالية التي تنتج عن مخاطر الائتمان.

### 13. التوصيات:

1. يوصي الباحث إدارات المصرف بإيلاء موضوع مخاطر الائتمان اهتماماً أكبر، وذلك لإيجاد الطرق المناسبة للتعامل مع هذه المخاطر، ووضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة



- Banks?, polished Academy, USA. , University of Chicago, 2014.
3. Hilscher, J. & Wilson, M., - Credit ratings and credit risk: Is one measure enough?, U.S.A, Brandeis University, 2013.
4. Madura, J., - Financial Markets and Institutions, USA, Abridged, South-Western Cengage Learning, 9th Edition, 2011.
5. Mekasha, G., - Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks, Ethiopia, Thesis of Master, Addis Ababa University, 2011.
- Harris, M., & et al., - Higher Capital Requirements, Safer Banks?, Op cit., p:3
12. محمد، سعاد، وآخرون - قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية، بغداد، العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013، العدد 34، ص: 27.
13. ناصر، سليمان - كفاية رأس امال للبنوك الاسلامية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص:6.
- Harris, M., & et al., - Higher Capital Requirements, Safer Banks?, Op cit., p:19

## المصادر والمراجع:

### أولاً المراجع العربية:

1. أبوكرش، شريف - إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول - الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بين 8 - 9 أيار 2005، فلسطين، 2005.
2. الخطيب، سمير - قياس وإدارة المخاطر في البنوك، الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف للنشر، 2005.
3. الزبيدي، حمزة - إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان، الاردن، دار الوراق للنشر، ط1، 2002.
4. شاهين علي - مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، غزة، فلسطين، بحث منشور، الجامعة الاسلامية، 2010.
5. عبيدات، سامر - محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، الأردن، جامعة البلقاء التطبيقية، 2012.
6. مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة - المخاطر الائتمانية تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، الأردن، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع - إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، 2007.
7. مصرف سورية المركزي، القرار رقم 94 / م ن / ب 4، بتاريخ 19 / 12 / 2004.
8. محمد، سعاد، وآخرون - قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية، بغداد، العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 2013، العدد 34.
9. ناصر، سليمان - كفاية رأس امال للبنوك الاسلامية الجزائرية، الجزائر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية، المنعقد في الجزائر بين 8 - 9 كانون الأول 2013، 2013.

### ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Getter, D., - U.S. Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework, U.S.A, Congressional Research Service, 2014.
2. Harris, M., & et al., - Higher Capital Requirements, Safer